الفصل الثاني

إعراب القرآن للنحاس:

عرض ونقد

الفصـــل الثاني

إعـــراب القـــرآن للنحـاس - عـــرض ونقـــد[1]

إضاءة:

حين نشرت هذا المقال بمناسبة بلوغ المرحوم الأستاذ محمود شاكر عامه السبعين لم يكن لي من هدف سوى أن أدل صغار المحققين إلى مواطن الزلل لديهم، وأن أهديهم سواء السبيل، ولن ألفت نظرهم إلى أن التحقيق ليس بضاعة من لا بضاعة لديه.

وإذا كان المقال قد اشتمل على بعض الألفاظ والعبارات القاسية على من لان جلده وهش عظمه، فهي لم تخرج أبدا عن حدود النقد المباح،ولم تتجاوز التعبير عن الانطباع السيئ الذي تركه تحقيق الكتاب في نفسي،خاصة وأنه كان يقدم نموذجا صارخا لما آل إليه مستوى التحقيق بين طلاب الدراسات العليا.

ثم فوجئت بالمحقق الناشئ – بعد أن اشتد عوده – يخصص مقدمة طبعته الثالثة للهجوم على شخصي واتهامي بأنني "لا يرضيني نجاح الآخرين"، وأن مقالي "يملؤه الحقد والحسد" وأنني "فقدت رزانة أهل العلم وموضوعيتهم". كما وصفني بأنني "أخوض في غير مائي"، وأنني "لم أحسن من العلم إلا الترجمة". وأنني "ليس لي في التحقيق باع ولا بوع" إلى آخر كلمات المحقق التي اشتملت على سباب صريح من مثل الحماقة، والسذاجة، والبذاءة..

وأسأل السيد المحقق الذي كتب مقدمته هذه بعد خمسة عشر عاما من ظهور نقدي- كان من المفروض أن يكون قد نضج فيها فكريا، وتجاوز مرحلة المراهقة العلمية – أينا فقد رزانة أهل العلم وموضوعيتهم؟ وأينا تتصف كتابته بالحمق والسذاجة والحقد والبذاءة؟

وإذا كانت مقدمة الباحث قد كشفت عن معدنه فقد كشفت كذلك عن تطاول غريب على أساتذته. فهو حين أخرج الطبعة الأولى من الكتاب لم يكن سوى خريج حديث حاصل على الدكتوراه في حين كنت أشغل منصب الأستاذية منذ سنوات، ولو كنت قد شاركت في فحص الرسالة لرددتها على صاحبها حتى يتعلم مبادئ التحقيق وأصوله.

وإذا كان الباحث ينفي عني خبرتي بالتحقيق فهو يثبت بذلك جهله الفاضح بالباحثين في مجال تخصصه. فقد قمت بتحقيق "ديوان الأدب" للفارابي في خمسة أجزاء، وهو بعد طالب يحبو للحصول على الماجستير، واشتركت مع زميل لي في تحقيق معجم "المنجد" لكراع، كما نلت جائزتين في التحقيق إحداهما من مكتب تنسيق التعريب بالرباط، والأخرى من مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

ثم أي حقد هذا يمكن أن يتدنى إليه أستاذ حقق من السمعة العلمية ما يحلم به كبار الباحثين بله صغارهم؟ وكيف يصور له خياله المريض أن يتوجه الحقد من أستاذ إلى طالب ناشئ لم تقو قدماه على حمله إلا بمساعدة أستاذه المشرف على الدكتوراه وأساتذته من أعضاء لجنة المناقشة؟

هذه إضاءة ضرورية رأيت أن أقدم بها لهذا البحث. وكم كنت أتمنى أن يناقش المحقق ملاحظاتي ويرد عليها بأسلوب العلماء، ولكنه آثر العناد والمكابرة على الرغم من اعترافه بأنه وجد بعض ملاحظاتي مقبولا فأفاد منها.

---

(١) نشر هذا المقال في الكتاب التذكاري بمناسبة بلوغ الأستاذ محمود شاكر السبعين، الذي نشر عام ١٩٨٢ بعنوان "دراسات عربية وإسلامية".

حينما اتجهت الجامعات العربية والأوربية إلى تشجيع طلاب الدراسات العليا في حقل الدراسات الإنسانية على تحقيق النصوص ضمن رسائلهم للماجستير والدكتوراه تفاءلت خيرا،وتمنيت أن تستمر خطوات هذه المسيرة حتى يضاف إلى مكتبتنا العربية - في كل عام – عدد من الكتب والنصوص المحققة التي لم تر النور من قبل.

ولقد تابعت بعض هذه النصوص بعد نشرها، واشتركت في تقويم بعضها الآخر سواء ما تم تحقيقه في جامعة القاهرة أو الكويت أو بغداد. وكثيرا ما كنت أشعر بالأسى والأسف للمصير الذي آل إليه أمر التحقيق حينما كنت أفرغ من قراءة النص المحقق، أو حتى حينما كنت أمضي قليلا في قراءته؛ إذ كنت أكتشف أن نسبة كبيرة ممن شغلوا أنفسهم بالتحقيق لم يفهموا معنى التحقيق العلمي، ولم يعالجوا النص الذي اختاروه بمناهج تحقيق النصوص المعروفة الآن، ولم يكن عندهم من الخبرة والمرانة والدقة ما يؤهلهم لحمل هذه الأمانة، وأنهم إنما اختاروا التحقيق تخففا واستسهالا، ولذا جاء عملهم معيبا، وتحقيقهم ناقصا.

وكان آخر ما وقع في يدي من هذه النصوص المحققة كتاب "إعراب القرآن" لأبي جعفر النحاس المصري المتوفى عام ٣٣٨هـ، وقد نال به صاحبه درجة الدكتوراه من كلية الآداب – جامعة القاهرة بمرتبة الشرف الأولى، مع التوصية بطبع الرسالة وتبادلها مع الجامعات. ثم قام المحقق، وهو الدكتور زهير غازي زاهد المدرس بكلية الآداب – جامعة البصرة بنشر الجزء الأول منه عام ١٩٧٨ في ٦٩٠ صفحة تتناول سور القرآن الكريم حتى آخر سورة الأنفال.

ولما كنت من المهتمين بأبي جعفر النحاس وبإنتاجه العلمي[١] فقد انكببت على الكتاب منذ حصلت عليه وأقبلت على قراءته بشغف ونهم، لم يلبثا أن تضاءلا ثم تبددا بعد المضي في قراءة الكتاب. وكنت أمسك بالقلم في يدي وأسجل ملاحظاتي في كل صفحة حتى تذكرت ما قاله ابن جني في معجم الجمهرة لابن دريد: "وأما كتاب الجمهرة ففيه ..من اضطراب التصنيف وفساد التصريف ما أعذر واضعه فيه لبعده عن معرفة هذا الأمر. ولما كتبته وقّعت في متونه وحواشيه جميعا من التنبيه على هذه المواضع ما استحييت من كثرته. ثم إنه لما طال عليّ أومأت إلى بعضه وأضربت البتة عن بعضه"، فصنعت مثل صنيع ابن جني بل أكثر من صنيعه حين توقفت عن القراءة، ووضعت القلم، وأمسكت عن التعليق. وأخذت بعد هذا أسائل نفسي: أهذا المستوى من التحقيق خدمة للتراث، أم جناية على التراث؟ وإذا كان من الممكن أن يظهر عمل فردي بهذا المستوى المتدني، فكيف سمح له أن يمر من تحت أيدي أساتذة كبار، منهم من أشرف على رسالة الطالب، ومنهم من اشترك في مناقشتها وتقويمها؟ ثم كيف – أخيرا – توصي اللجنة بطبع هذا العمل وبتبادله مع الجامعات، وقد كان أولى بها أن ترفضه، وترده، وتمهل الطالب أو تؤجله حتى يستكمل عدة البحث، ويتحلى بصفات العلماء التي أهمها القراءة المستديمة ، ومعايشة التراث، بالإضافة إلى الأمانة العلمية، والتسلح بالصبر عند التحقيق والتدقيق. وكل هذا غاب أو كاد في هذه الرسالة أو النشرة المحققة.

وزاد الطين بلة أن الكتاب قد جمع إلى جانب السطحية في كتابة المقدمة

---

(١) سبق أن كتبت مقالا عن "إعراب القرآن" للنحاس ظهر في العدد الأول من مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي (مكة ١٣٩٨هـ)، كما نشرت بمجلة البيان الكويتية (مارس ١٩٧٤) مقالا نقدت فيه تحقيق الدكتور أحمد خطاب العمر لشرح القصائد التسع المشهورات للنحاس.

ودراسة الكتاب، وإلى جانب تجاوزات التحقيق وقصور التعليق -جمع إلى هذا وذاك -رداءة الحرف المستخدم، وأخطاء الطباعة، وسوء الضبط بالشكل.

ولست أحب أن أرسل القول على عواهنه، كما لا أريد أن أظهر بمظهر من يتجنى على المحقق، أو ينتقص من قيمة عمله دون وجه حق، ولذا أضع بين يدي القارئ ملاحظاتي على النص المنشور آملا أن يستفيد المحقق منها في تقويمه للجزء المنشور، وحين يفكر في نشر بقية الأجزاء.

وقد قسمت هذه اللاحظات قسمين:

- ملاحظات على الدراسة.
- ملاحظات على النص المحقق.

١-ملاحظات على الدراسة

قدم المحقق لتحقيقه بدراسة في ثلاثة فصول تناولت على الترتيب:

١- أبو جعفر النحاس- حياته وآثاره.

٢- مصادر إعراب القرآن.

٣- القضايا النحوية والشواهد.

ورغم سطحية هذه الدراسة، وغلبة طابع السرد عليها دون تمحيص أو تحليل فقد عابها ما يأتي:

أولا: أن المحقق لم يبين مراد النحاس من كلمتي "إعراب" و"قرآن" مع حاجة ذلك إلى البيان، لأن النحاس أراد بكل منهما معنى أعم من معناه الخاص المشهور.

فقد أراد بالإعراب التحليل اللغوي العامّ الذي يغطي مشاكل ومسائل تدخل تحت مباحث اللغة والأدب والقراءات والحديث والتفسير وغيرها من الفروع التي

تساعد على فهم النص والإعراب عن مضمونه ومراميه. ويدخل تحت المباحث اللغوية وحدها مشكلات تتعلق بالأصوات العربية مجتمعة أو منفردة، وتأثير الأصوات المتجاورة بعضها على بعض، وإبدال الأصوات، وقلبها، وتشكيل أبنية الكلمات، واشتقاقاتها، وتجميع الكلمات في عبارات، وبيان المعنى المراد من الكلمة أو العبارة.

كما أنه أراد بالقرآن – إلى جانب النص المصحفي – أوجه القراءات المختلفة التي رويت عن مشاهير القرّاء دون تحديد لعدد معين منها، وهو معنى عام قد يختلف معه فيه الكثيرون. يقول الزركشي في البرهان (١: ٢١٨): "القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان. فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز. والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كِتْبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما".

ثانيا: أن المحقق لعدم تمكنه من فروع الدراسات اللغوية المختلفة –القديم منها والحديث – أهمل الإشارة إلى الأحكام الصوتية والصرفية مع أنها كثيرة في القراءات القرآنية وشائعة في "إعراب القرآن"، واكتفى بالقضايا النحوية وأوجه الخلاف بين البصريين والكوفيين، وهي أيسر القضايا وأظهرها، فضلا عن أنه لا يستطيع أن يقدم فيها شيئا ذا بال بعد أن سبقه الأستاذ وهبة متولي بإعداد رسالة ماجستير بعنوان "أبو جعفر النحاس وأثره في الدراسات النحوية".

ثالثا: ردد المحقق (ص ٨٢) مع المرددين أن قدامى اللغويين قد امتنعوا عن الاستشهاد بالحديث، وذلك لإجازة المحدّثين نقل الحديث بالمعنى دون التقيد باللفظ، ولأن المحدّثين لم يكونوا جميعا من العرب، ولا من المعنيين بصناعة النحو.

وهذا الذي ذكره المحقق يعد من باب الأقاويل أو الاتهامات التي شاع رمي القدماء بها دون تمحيص أو تدقيق. وأتحدى أي واحد من هؤلاء المدّعين أن يبرز نصا واحدا للغوي أو نحوي (قبل أبي حيان وابن الضائع) ناقش مبدأ الاحتجاج

بالحديث فضلا عن أن يكون قد صرح برفض الاستشهاد به. وكل هذه الزوبعة أثارها بعض المتأخرين الذين لاحظوا — خطأ — أن القدماء لم يستشهدوا بالحديث، فبنوا على ذلك أنهم يرفضون الاستشهاد به ثم حاولوا تعليل ذلك. ولا أريد أن أدخل في حجاج أو جدل حول رواية الحديث باللفظ أو المعنى، وحول عروبة الرواة أو عجمتهم، وحول تدوين الحديث أو نقله الشفهي، ولكن يكفي أن أقول إن كل القدامى من اللغويين والنحاة قد استشهدوا بالحديث النبوي، وامتلأت معاجم اللغة بخاصة بهذه الشواهد. وإذن فالدعوى ساقطة، والمعركة مختلقة، والخلاف لا وجود له.

ولعل مما يؤكد دعواي هذا النص الذي ورد في شرح كفاية المتحفظ لابن الطيب الفاسي والذي يقول: "على أنا لا نعلم أحدا من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل، وأبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل وتابعهما ...السيوطي".

وربما كان منشأ تلك الفكرة الخاطئة هو أن القدماء لم ينصوا على الاستشهاد بالحديث، واكتفوا بدخوله تحت المعنى العام لكلمة "النثر العربي الفصيح"، ثم حين جاء من تلوهم، ودونوا هذه الفكرة كانوا يفهمون ذلك فلم يخصوا الحديث بنص مستقل. فلما جاء ابن الضائع وأبو حيان وغيرهما ولم يجدوا نصا مستقلا يعد الحديث من مصادر اللغة ظنوا أن القدماء لم يكونوا يستشهدون به، وسجلوا هذا الظن على أنه حقيقة واقعة. وجاء من بعدهم فنقلوا عنهم دون تمحيص، وتابعوهم من غير بحث. ويؤيد هذا الافتراض أن السيوطي (الاقتراح ص ١٨) استنبط من قول بعضهم: "النحو علم يستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى وكلام فصحاء العرب" أن اللغويين لم يكونوا يستشهدون بالحديث، فعقب على ذلك بقوله: "فقصره عليهما ولم يذكر الحديث"، كأن السيوطي لا يعلم أن كلام الرسول ﷺ يدخل تحت "كلام فصحاء العرب" ولم يسمع بقوله ﷺ: "أنا أفصح العرب بيد أني من قريش" !!

والغريب أن السيوطي ينقل في المزهر (١: ٨٨) نصا يناقض كلامه السابق، إذ يقول: "قال أبو الحسن الشاري: ومذهبي ومذهب شيخيّ أبي ذر الخشني وأبي الحسن ابن خروف أن الزبيدي أخل بكتاب العين كثيرا لحذفه شواهد القرآن والحديث وصحيح أشعار العرب منه .. ولما علم بذلك الإمام ابن التياني عمل كتابه "فتح العين" وأتى فيه بما في العين من صحيح اللغة .. دون إخلال بشيء من شواهد القرآن والحديث".

أما ما حاول أن يوحي به المحقق من أن النحاس قد رفض الاستشهاد ببعض الأحاديث فليس صحيحا. والمثال الذي ذكره هو ردّ النحاس الاستشهاد بحديث "اشترطي الولاء لهم" على أن اللام فيه بمعنى على. وحقا رفض النحاس هذا الاستدلال، ولكن لا على سبيل التشكيك في الأحاديث النبوية، وإنما لأن له رواية أخرى. وحتى "على الرواية التي معنا فالمعنى: اشترطي الولاء من أجلهم، كما تقول: أنا أكرم فلانا لك"[1].

رابعا: زعم المحقق أن النحاس "من النحويين الذين حاولوا أن يجمعوا بين المذهبين البصري والكوفي"، وذكر أنه كان "يقف من النحاة مواقف مستقلة في كثير من المسائل فكان يذكر في المسألة أقوالا لعلماء المذهبين، ثم يختار أو يفضل قولا بصريا أو كوفيا أو يقبلهما جميعا" (ص٦١).

وعلى الرغم من الأمثلة القليلة التي ذكرها المحقق لاختيار النحاس رأيا كوفيا، أو رفضه رأيا بصريا فإن جمع تعليقات النحاس واختياراته، ووضعها جنبا إلى

---

(١) لاحظ أن القول بنيابة حروف الجر بعضها عن بعض هو قول الكوفيين أعداء النحاس الألداء. ولاحظ أيضا أن النحاس - رغم عدائه الشديد للكوفيين - لم يستطع أن ينعى على أبي عبيد (وهو كوفي) استشهاده على أن العرب تزيد التاء في أول الألفاظ "حين" و "أوان" و "الآن" بحديث عبدالله بن عمر: "اذهب بها تلآن إلى أصحابك"، ولم ينكر عليه أو يناقشه في مبدأ الاستشهاد بالحديث، وإنما أثار فقط مشكلة وجود روايتين أخريين لهذا الحديث.

جنب يؤكد أن النحاس كان بصري النزعة، وأنه كان يميل لمنهج البصريين وفلسفتهم وطريقتهم في الجدل، وأنه كان كثير الغمز لمرويات الكوفيين والطعن في شواهدهم، مما ينفي عنه صفة الحياد أو الاستقلال كما حاول المحقق أن يثبت.

فالنحاس يتبع خطى البصريين في منعهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف ويعتبر ذلك — مثلهم — من قبيل اللحن الذي لا يجوز. وهو لهذا يخطئ ابن عامر في قراءته: "وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم". وهو يخطئ قراءة: "وقولوا للناس حُسْنَى " بغير تنوين لأن سيبويه يقول إن العرب لا تنطق بمثل هذا إلا بالألف واللام نحو الكبرى والفضلى والحسنى . وغير ذلك كثير.

ولا أدل على تعصبه ضد الكوفيين **مما يأتي:**

١- تلك الألفاظ العنيفة التي كان يستعملها أثناء مناقشاته للفراء كقوله: "والغلط في هذا بيّن جدا .. ولست أدري كيف وقع هذا حتى ذكره في كتاب المعاني" (مخطوطة إعراب القرآن رقم ٤٨ تفسير بدار الكتب المصرية ص ٢٦٣). وقوله: "وقال الفراء في كتابه المعاني: اجتمع القراء على نصب يوم لا تملك. وهذا غلط قبيح" (مخطوطة إعراب القرآن ص ٢٥٧). وقوله "وأجاز الفراء والكسائي: إنّا كلا فيها .. وهذا من عظيم الخطأ" (المرجع ص ١٨٠). وأمثال هذه العبارات كثيرة.

٢- تلك الأحكام القاسية التي أصدرها النحاس على مرويات الكوفيين وسماعهم بقصد التشكيك في سلامتها. يقول النحاس: "وواحد الآناء إنيٌ لا يعرف البصريون غيره. وحكى الفراء أن واحد الآناء إنًى مثل مِعى مقصور ... وللفراء في هذا الباب في كتاب المقصور والممدود أشياء قد جاء بها.. قد أنكرت عليه، وردها الأصمعي وابن السكيت. والمتقنون من أهل اللغة على خلاف ما روى.. والذي يقال في هذا إنه

مأمون على ما رواه، غير أن سماع الكوفيين أكثره عن غير الفصحاء". وفي موضع آخر يروي أشياء عن الفراء ثم يتشكك في صحتها متهما إياه بأنه أخذها من ألفاظ العامة.

٣- تخطئته بعض الآراء الكوفية رغم وجود الحق معها. ومن ذلك أنه بعد أن حكى قول الكوفيين أنهم يجيزون في كل ما كان فيه حرف من حروف الحلق أن يسكن ويفتح مثل نَعْل ونَعَل قال: "وهذا خطأ. إنما يرجع في هذا إلى اللغة.. ولا فرق بين حروف الحلق وغيرها في هذا".

وعلاقة حروف الحلق بالفتحة وردت في كتب القدماء ويقرهم عليها علم اللغة الحديث فلا معنى لإنكارها. والسماع كذلك يؤيد قول الكوفيين. يقول ابن جني في كتابه "المحتسب" في توجيه قراءة "جَهَرَة": "مذهب أصحابنا في كل شيء من هذا النحو مما فيه حرف حلقي ساكن بعد حرف مفتوح أنه لا يحرك إلا على لغة فيه.. ومذهب الكوفيين أنه يحرك الثاني لكونه حرفا حلقيا فيجيزون فيه الفتح وإن لم يسمعوه كالبَحْر والبَحَر، والصَّخْر والصَّخَر. وما أرى القول من بعدُ إلا معهم والحق فيه إلا في أيديهم وذلك أنني سمعت عامة عقيل تقول ذاك ولا تقف فيه".

٤- والنحاس بعد هذا كان كثيرا ما يستعير في مناقشاته اللغوية ألفاظ الفلاسفة ويلجأ إلى الأقيسة العقلية والتعليلات المنطقية، وهو اتجاه اشتهرت به المدرسة البصرية وبرعت فيه دون المدرسة الكوفية. وأمثلة ذلك شائعة وكثيرة في كتابه"إعراب القرآن" ومنها:

أ - تعليله عمل الباء وأخواتها الجر بقوله: "إن هذه الحروف ليس لها معنى إلا في الأسماء، ولم تضارع الأفعال فتعمل عملها فأعطيت مالا يكون إلا في الأسماء وهو الخفض".

ب- ويعلل قول النحويين إن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله بأن "الاستفهام معنى، وما قبله معنى آخر فلو عمل فيه لدخل بعض المعاني على بعض". كأن تقديم الاستفهام يمنع تداخل المعاني!!

ج- ويفسر همزة بين بين قائلا: "وهمزة بين بين متحرك.. كذا قال سيبويه فأما قول من قال هي لا ساكنة ولا متحركة[1] فمحال. لأنها إذا لم تكن ساكنة فهي متحركة وإذا لم تكن متحركة فهي ساكنة فوجب على قوله أن تكون ساكنة متحركة".

خامسا: تشكك المحقق (ص٣٣) في نسبة "رسالة في معاني اللامات" للنحاس. وقد تشكك في النسبة أخ له من قبل هو الدكتور أحمد خطاب العمر[2]، وذكر احتمال نسبتها إلى إسماعيل بن عبد الله النحاس (شيخ مصر في القراءات— توفي نحوا من عام ٢٨٠ هـ).

وقد سبق لي أن ناقشت هذه القضية، وبينت ترجيحي لنسبة هذه الرسالة لأبي جعفر النحاس، لما يأتي:

١- أن إسماعيل بن النحاس لم يترجم له بين اللغويين أو النحاة، وإنما بين القراء فقط. والكتاب أو الرسالة دراسة متخصصة لأنواع اللامات في اللغة العربية لا يمكن أن يعالجها إلا نحوي متخصص.

٢- أن إسماعيل بن النحاس لم تنسب له أي مؤلفات في أي نوع من أنواع العلم حتى في القراءات القرآنية التي هي من تخصصه.

٣-لا أحد من كتاب التراجم قد نسب لإسماعيل بن النحاس كتابا بهذا العنوان في حين أن ابن الجزري قد نسب لأبي جعفر النحاس هذا الكتاب، ونقل عن عمر بن

---

(١) القائل بهذا هو ثعلب (كوفي) ويريد به أن حركتها رَوْم.

(٢) شرح القصائد التسع المشهورات ص ٢٦، ٢٧.

محمد ابن عراك أحد تلامذة أبي جعفر النحاس قوله: "أنا كنت السبب في تأليف أبي جعفر النحاس كتاب اللامات".

٤- أن كنية المؤلف قد وردت في صلب الرسالة، وهي "أبو جعفر"، وتلك كنية النحاس النحوي المصري، في حين أن كنية القارئ هي أبو الحسن.

٥- على الرغم من أن اسم المؤلف قد صرح به في صدر المخطوطة على أنه: إسماعيل ابن عبد الله النحاس، وفي آخرها على أنه: إسماعيل بن النحاس، فإنه لا ينبغي أن ننسى أن جد أبي جعفر النحاس كان اسمه إسماعيل. ومن أجل هذا فنحن نفترض أن الاسم كان قد كتب أول الأمر كاملا: أحمد بن إسماعيل بن النحاس، ثم لسبب أو لآخر طمس جزؤه الأول، فبقى الاسم: إسماعيل بن النحاس، كما جاء في آخر المخطوطة. ثم حاول بعضهم أن يكمل الاسم تخمينا فأضاف: عبد الله، ظانا أنه القارئ وليس النحوي.

سادسا: ترك المحقق نسخا من مخطوطات "إعراب القرآن" لم يذكرها في مقدمته، وقد ذكرتها فهارس المخطوطات. ولم يذكر لنا لماذا أغفلها أو أسقطها حين التحقيق لو كان قد فعل ذلك عامدا.

سابعا: من أخطاء اللغة والضبط وجدت:

١- قول المحقق: من إحدى وثلاثين بابا، وصحتها من واحد وثلاثين بابا (ص٣١ سطر٤).

٢- ضبط اسم النسائي بكسر النون، والصواب بفتحها نسبة إلى "نَسَا" مدينة بخراسان (ص ١٧ سطر٦).

٢-ملاحظات على النص المحقق

أما ملاحظاتي على النص المحقق فتتلخص فيما يأتي:

أولا: من المعروف في ميدان التحقيق أن المحقق لا يصح أن يلتزم بعبارة الأصل إذا كانت معتلة من جانب اللغة أو النحو أو المعنى، وأن رواية النسخة السالمة من هذه العيوب هي الأحق بالإثبات.

ولكن المحقق لم يلتزم بذلك، وكان كثيرا ما يثبت رواية الأصل في المتن حتى لو كانت غالطة، ويضع الروايات الأخرى في الحاشية، حتى لو كان من بينها الرواية الصحيحة.

ومن أمثلة ذلك:

١- أثبت المحقق في المتن (ص ١٣٢ سطر ٣،٤) ما يأتي:

"الصلاة.. جمعها صلوات وصلاءة وصلاوة.." وذكر في الحاشية أن رواية النسخة (ب) هي: "جمعها صلوات وصلا".

وواضح أن رواية (ب) هي الصواب، فكانت الأحق بالإثبات في المتن. وذلك لأن "صلا" تعد جمعا لصلاة (أو اسم جنس جمعيا على وجه الدقة) بحذف التاء. وقد أطلق النحاس على اسم الجنس الجمعي لفظ الجمع في ص ١٣٦ كذلك حين اعتبر "غشاء" جمعا لـ"غشاوة".

٢- أثبت المحقق في المتن (ص ١٤٢ سطر ٣) العبارة الآتية:

"بكسر الواو على الأصل لالتقاء الساكنين"، وترك للحاشية عبارة (ب) مع أنها هي الصواب، وهي قولها: "على أصل التقاء الساكنين".

٣- أثبت في المتن (ص ١٧٩ سطر ٩) العبارة الآتية:

"فتقول خَطَاءَى. وقد كان هذا البدل يجوز في هذا القول عذارى". ولا معنى لهذه العبارة، والصواب عبارة (ب) و(د) التي استبعدها إلى الحاشية وهي: "..يجوز في غير هذا فتقول عذارى".

٤- يجب إسقاط السطر الأول من (ص ٢٠٧)، لأنه لا معنى لـه، وهـو يخـل بتسلسـل العبارة. وهذا السطر لم يرد في النسخة (ب) - التي أملك نسخة منها. ولـم يشـر المحقق إلى ذلك.

ثانيا: كنت أفضل أن يضع المحقق في المتن زيادات النسخ الأخرى بين جزأي العلامة الطباعية الحديثة [ ]. ولكن المحقق لم يلتزم ذلك. ومن أمثلته شـطر البيـت الوارد (في ص ٢١٧) وهو:

فقلنا أسلموا إنّا أخوكم

وقد وردت تكملته في النسخة (ب) وهي:

فقد برئت من الإحن الصدور

فكان حقه أن يثبت التكملة في المتن بين قوسين معقوفين.

ثالثا: وقعت تحريفات كثيرة في النص، وربما كـان مردهـا السـرعة، أو عـدم التمرس بقراءة المخطوطات. ومن ذلك:

١- وردت العبارة الآتية في ص ١٢١(سطر ٧ وما بعده):"أنه يقال على التكثير: ربّاه وربّه وربّيه. وشرحه أن الأصل ربّبه ثم تبدل من الباء ياء، كما يقال: قصّيـت أظفـاري، وتقصّيت. ثم تبدل من الصاد ياء كما تبدل من الواو في تالله".

والعبارة مليئة بالنقص والتحريف وصحة قراءتها:"ربّاه وربّبه وربّتَـه. وشـرحه أن الأصل ربّبه ثم تبدل من الباء ياء كما يقال قصّيت أظـافري وتقصيـت، ثـم تبـدل مـن الياء تاء كما تبدل من الواو تاء في تالله".

٢- وردت العبارة الآتية (ص ١٣٨ سطر ٨،٩): لما خففت الهمزة فحذفها وبـدل منـها لاما. وصحتها: أبدل – بدون الواو – كما يدل السياق، وكما ورد في النسخة ب (ص٧).

٣- في ص ١٩٠ (سطر٧) ضبط قول الشاعر هكذا:

وهل يُرجع التسليم أو يكسف العَمِا

وصوابه: وهل يَرجع ... العَما.

٤- ورد في ص ١٩١ (سطر ٢،١) ما نصه: "قل أتُخذتم (مدغما). وقرأ عاصم (أتَخذتُم) بغير إدغام.."

وواضح أن المحقق لم يفهم العبارة فأخطأ ضبط قراءة عاصم. فقد فهم المحقق أن معنى بغير إدغام: بغير تشديد، فوضع فتحة على التاء دون شدة. وليس هذا هو المراد. إذ المراد بغير إدغام الذال في التاء. ويؤيد هذا الفهم بقية عبارة النحاس وهي "لأن الثاني بمنزلة المنفصل فحسن الإظهار" ويعني بالثاني تاء الضمير.

٥-في ص ١٩٦ (سطر ٨) وردت الآية محرفة هكذا: "وقال الذين كفروا لهذا القرآن والغوا فيه". وصوابها:"وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن...".

٦-في ص ٢١٢ (سطر٣) وردت العبارة: "وروى ابن محيصن"، وصحتها: "وروي عن ابن محيصن".

٧-في ص ٢١٥ (سطر ٩ وما بعده): "ولم يجز أن تدغم الصاد لأنها لا تدغم إلا في اختيار الزاي والسين، لما فيهن من التصغير. ولكن يجوز أن تدغم التاء فيها في غير القرآن فتقول اصّفيناه قبل". وصحة العبارة: "لأنها لا تدغم إلا في أختيها.. لما فيهن من الصفير... ولكن يجوز أن تدغم الطاء..".

٨- في ص ٢٢٢ (سطر١٧) وردت العبارة الآتية: "ما نفع إلا ما ضَرّ وما زاد نقص". وصحتها: "وما زاد إلا ما نقص".

٩- في ص ٢٣٢ (سطر٨) وردت العبارة الآتية: "وفي قراءة عبد الله (والموفين والصابرين)، قال أبو جعفر: يكون منسوقَيْن.." وصوابها "يكونان منسوقين"، وهو الموجود في النسخة (ب).

١٠- في ص ٢٤٢ (سطر١١) وردت العبارة: "(ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام) نهي. وهو الأمر بهذا النساء والصبيان.." والعبارة مكررة ومضطربة وصحتها (كما في النسخة ب): "(ولا تعتدوا): ولا تقتلوا من لم تؤمروا بقتله. ويدخل في الأمر بهذا النساء والصبيان".

١١- في ص ٢٥٢ (سطر١١) وردت العبارة: "قال أبو إسحاق: التقدير: في ظُلل ومن الملائكة". وصحتها كما في النسخة (ب): "التقدير في ظُلل من الغمام ومن الملائكة".

١٢- العبارة في ص ٢٦٣ (سطر٣) تقرأ هكذا: "يقال لغا يَلْغُو ويَلْغَى لَغْواً، ولغِيَ يَلْغَى.." وقد وردت في التحقيق محرفة تحريفا شديدا، وتحتوي على خمسة أخطاء.

١٣- في ص ٢٩٥ (سطر١٤) كتبت الآية "وقال رب فأنظرنى". ولما كانت الواو زائدة وليست من الآية فقد كان يجب كتابتها هكذا: و "قال رب فأنظرني".

رابعا: ترك المحقق كثيرا من العبارات الواردة في النص المحقق دون تعليق أو توضيح مع شدة حاجتها إلى ذلك. والأمثلة كثيرة، ولكننا نقتضب منها ما يأتي:

١-عدم رجوع المحقق إلى معاني القرآن للنحاس حينما يحيل المؤلف إليه. وأهمية الرجوع إليه أن المؤلف كان كثير الإشارة إليه، ولمّح في مقدمته إلى تركه بعض القضايا لسبق علاجها في هذا الكتاب، وذلك في قوله: "ولعله يمر الشيء غير مشبع فيتوهم متصفحه أن ذلك لإغفال، وإنما هو لأن له موضعا غير ذلك". ومن الإحالات إلى معاني القرآن قول النحاس (ص ١٥٩): "وقد ذكرنا عرضهم في الكتاب الذي قبل هذا". ولم يرجع المحقق إلى معاني القرآن ليرى ما ذكره النحاس هناك. كذلك لم يرجع إليه في قول النحاس: "وقد ذكرنا الهمز في النبيئين في الكتاب الذي قبل هذا" (ص ١٨٢). وغير ذلك كثير.

٢- عدم ذكر رقم الصفحة التي يحيل المؤلف إلى شيء سبق ذكره فيها.

ومن أمثلة ذلك قول النحاس: "وقد ذكرنا رفع فيكون" (ص ٢٠٨) ولم يتتبع المحقق أين ذكر ذلك. وقوله: "بالصبر، أي عن المعاصي. قال أبو جعفر: وقد ذكرناه". ولم يذكر المحقق في أي صفحة.

٣- كان على المحقق أن يعلق على عبارة قطرب: "إذا كان بعد السين في نفس الكلمة طاء أو قاف أو خاء أو غين فلك أن تقلبها صادا" (ص ١٢٤) بما يوضحها، ويبين مغزى الاقتصار على هذه الأحرف الأربعة دون غيرها من حروف الاستعلاء.

ويمكن تلخيص التعليق الضروري فيما يأتي:

أ-خص هذه الأحرف لأنها هي الموجودة من بين أحرف الاستعلاء كثان حين تقع السين كأول. ولم يرد كثان: ص – ض – ظ.

ب-لابد من اشتراط التوالي دون فاصل حتى من حركة، مثل يسقط، بخلاف سقط.

ج- لم ترد ص – ض – ظ كثالث مع سين كأول، أو مع سين كثان.

٤- ترك المحقق قول النحاس (ص١٣٠) "أن حروف الحلق ليست أصلا في الإدغام" دون تعليق، وكان حقه أن يفسر ذلك، خصوصا وأن قريبا من هذه العبارة قد ورد في كلام سيبويه. يقول سيبويه في الكتاب (٤: ٤٥٠): "ولم تكن حروف الحلق أصلا للإدغام". وعدم أصالتها يرجع إلى قلة شيوعها. وقلة الشيوع – كما يقول علماء اللغة المحدثون – تجعل الصوت أقل تعرضا لظاهرة الفناء في غيره (إبراهيم أنيس: أصوات ١٨٩).

ومن الممكن أن نؤيد رأي سيبويه والنحاس بما يأتي:

أ - أن صوت اللام في أداة التعريف لا يدغم في أي صوت حلقي.

ب- أن النون الساكنة والتنوين اللذين يدغمان في كثير من الأصوات اللاحقة لا يدغمان في أصوات الحلق.

ج- أن أمثلة الإدغام التي وردت في القراءات القرآنية متعلقة بأصوات الحلق تعد من قبيل القليل أو النادر(١).

٥- قال النحاس (ص١٤٦) ما نصه: "من قال يخطف كسر الياء لأن الألف في اختطف مكسورة. فأما ما حكاه الفراء عن أهل المدينة من إسكان الخاء والإدغام (يعني تاء الافتعال في الطاء) فلا يعرف ولا يجوز لأنه جمع بين ساكنين".

وعبارة النحاس تحتاج إلى تعليق لأن بعض القراءات قد ورد بالإدغام مع بقاء الساكن كما هو، أي بالتقاء الساكنين. ومن ذلك قوله تعالى: "وهم يخِصِّمون" الذي قرئ بتشديد الصاد مع سكون الخاء (الحجة لابن خالويه ٢٩٩). ومنه قراءة حمزة: فما اسْطّاعوا. وقد دافع ابن خالويه عن قراءة حمزة قائلا: "وليس في ذلك عليه عيب، لأن القراء قد قرءوا بالتشديد قوله تعالى: "لا تعْدّوا في السبت" (النساء ١٥٤)، و"أمّن لا يهْدّي" (يونس ٣٥)، و "نعْمّا يعظكم" (النساء ٥٨).

٦- تناقض النحاس مع نفسه حين ذكر في ص ٢١٢ ما نصه: "وروي عن ابن محيصن أنه كان يدغم الضاد في الطاء. قال أبو جعفر: وذا لا يجوز لأن في الضاد تفشيا، فلا تدغم في شيء"، ثم جاء في ص ٢٣٠ وذكر ما نصه تعقيبا على الآية "فمن اضطر.." "ويجوز أن تقلب الضاد طاء من غير إدغام ثم تدغم الطاء في الطاء فتقول فمن اطّر. وهذا في غير القرآن".

وترك المحقق عبارتي النحاس المتعارضتين دون إشارة أو تعليق.

٧-أخطأ النحاس من جانب اللغة في قوله "ثلاث ألفات" (ص ١٧٩) ولم ينبه المحقق على خطأ العبارة. وصوابها: ثلاثة ألفات.

---

(١) انظر الفصل الأول: صور من الإدغام الوارد في القرآن الكريم وقراءاته.

خامسا: أغفل المحقق استخدام علامات الترقيم مع أهمية استخدامها وبخاصة في المواضع التي تحتمل اللبس. كما أهمل وضع الـهمزات التحتية والفوقية وعلامة المد. ولم يميز في كثير من الأحيان بين الهاء والتاء المربوطة. وتلك أمور إذا وجب التزامها في أي عمل مكتوب، فالتزامها في النصوص المحققة أوجب. ولست في حاجة إلى ضرب الأمثلة على هذا لأنها متغلغلة في صفحات الكتاب ولا تكاد تخلو صفحة من أمثلة لها.

سادسا: أخطأ المحقق في ضبط كثير من الكلمات أو نقطها أو كتابتها. ومن أمثلة ذلك:

الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر
وجمع أسماء أسامِى	أسامِيّ	١١٧	٤
بن (أول السطر)	ابن	١١٩	١٠
"	"	١٢١	٢١
ربٌ العالمين	ربَّ العالمين	١٢١	٤
جيئ	جيء	١٢٨	١١
اللذون	الذون	١٣١	١٣
قالوا استحيى يستحى	استحى	١٥٣	٦
وجمع آدم صفة أدْمُ	أُدْمٌ	١٥٩	١
ويجوز اعَلمُ	إعْلَمُ (قراءة في أَعْلَمُ)	١٦١	١٥
وغُيُضَ	غُيِض (للإشارة إلى الإشمام)	١٦٢	٣
هُزُوءا	هُزُؤًا	١٨٤	١٤
هُزْوءا	هُزْءا	١٨٤	١٦
والأصل : يتشابه	تتشابه	١٨٥	الأخير

الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر
وإنّه أهلك	وأنه (قرآن)	١٨٧	٥
الفُتَبىّ	القُتبي	١٩٣	٢
فى الشواذ	في السواد	١٩٩	٢
يَفْل	يَفْعَل	٢٠٠	١١
آيّة	آية	٢٠٢	١٦
بيْنَ	بَيْنْ	٢٠٥	١١
نَضْطره	نِضْطره	٢١٢	١
فَأُمْتِعُهُ	فَأَمْتِعْهُ	٢١٢	٩
لكبيرةٌ	لكبيرةً (قرآن)	٢٢٠	١٢
مُنْطق	مُنْطلق	٢٢٢	١٠
يَطّوف	يُطَوَّف	٢٢٥	١
فديةَ طعامٍ	فديةُ طعامٍ	٢٣٧	٣
فعدةً	فعدةُ	٢٣٨	٢٠
ولَتكملوا	ولتُكملوا	٢٣٨	٢٢
المِعْزاء	المَعْزاء	٢٣٩	١٣
رفثٌ	رفثَ	٢٤٥	١٣
يَطْهَرْن	يَطهُرْن	٢٦١	١٧
تُنكح	تَنكح	٢٦٦	الأخير

سابعا: ترك المحقق كثيرا من الكلمات دون ضبط، مثل:

الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر
لا وربيك	وَرَبِّيكَ	١٢١	٢١

الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر
لاقوا	لاقَوْا	١٤٠	٥
انه هو	إنهْ هُو	١٦٤	١٧
مفعل	مَفْعُل	٢٤٧	١٠
تغمضوا	تُغَمِّضُوا (قراءة قتادة)	٢٨٩	٧

ثامنا: لم يطرد المحقق في كتابته بعض الكلمات خلال النص، و كان حقه أن يسير على وتيرة واحدة ومن ذلك:

١- كتب: **بسم** الله الرحمن الرحيم	سطر ٨ ص١١٦
وكتبها مرة أخرى **باسم** الله الرحمن الرحيم	سطر ٩ ص١١٦
٢- كتب: أبو البركات ابن الأنبارى	سطر١٩ ص١١٧
ولكن : أبو الحسن **بن** كيسان	سطر ٥ ص١٢١
٣-كتب: **ياءا – استثناءا**	ص ١٢٤و١٢٥
ولكن : ماء	ص ١٤٨

تاسعا: التصحيفات والأخطاء المطبعية كثيرة، ومنها ما يتعلق بالنصوص القرآنية مما يضاعف مسئولية المحقق. وأقتصر من مئات الأخطاء على ما يأتي:

الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر
والها	وإلها	١٢١	٣
ميلك	مليك	١٢٢	١١
ساكنا	ساكنان	١٢٣	١١
وقبل	وقيل	١٢٣	١٢
فيه هُد	فيه هُدًى (قرآن)	١٢٩	٨

الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر
ولا أصل	والأصل	١٢٩	١١
يؤمنون	يومنون	١٣١	٩
لَمَ	لِمَ	١٣٦	١
أَلرْض	اللَّرْض	١٣٨	٨
المَفْسدون	المُفْسدون	١٣٩	٥
يجون	يجوز	١٣٩	٦
وأسكنت	وأسكنت	١٤٥	١٥
رحمة الله	رحمه الله	١٥٠	٨
فُعلو	فعلوا	١٥١	٢٠
لا أزواج	الأزواج	١٥٢	١
خِفت	خففت	١٥٩	١٢
قَيْل	قبل	١٧٤	٢
ياقوميهْ	ياقوميهْ	١٧٥	١٧
لزعم	لزم	١٧٩	١٠
لخفيّتها	لخفتها	١٨٢	٦
تداركُكُم	تداركَكُم	١٨٣	١٢
عرفتكم	عرفتم	١٨٤	٣
وارق	وارْزق	٢١١	١٧
يرق (مرتين)	يرزق	٢١٢	الأخير
بُرَيْهُ	بُرَيْهُ	٢١٧	٩
المهدون	المهتدون	٢٢٤	١٣

الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر
وطره	طرده	٢٢٥	١٢
ولو ترى	ولو يرى	٢٢٧	١٠
للدلالة.. للدلالة	تحذف الثانية	٢٢٨	١٣
كما	لما	٢٣٤	قبل الأخير
فأتممها	فأتممهما	٢٤٤	١
آذيا فى	أذيان	٢٦١	١٧
واليّة	وأَليّة	٢٦٣	٦
لذاو	لذو	٢٧٦	٢
قَلِلة	قليلة (قرآن)	٢٧٩	١٤
والاظفار	والإظهار	٢٨٤	١٢
تُغَمّض	يُغْمَضَ	٢٨٩	٨
الجائليق	الجاثليق	٢٩٢	١٧

وبعد:

فقد سجلت ملاحظاتي هذه بعد الفراغ من قراءة الدراسة التي كتبها المحقق، والتي تقع في مائة صفحة، وقراءة قسم من النص المحقق يقع في مائتي صفحة فقط تتناول سورتي الفاتحة والبقرة وحدهما أي أقل من عشر القرآن.

فهل عليّ من حرج إذا طالبت وزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية- التي قامت بنشر الكتاب بأن تعيد النظر في أمر دعمه وتحقيقه؟

وهل يقدّر المحقق الفاضل أمانة التحقيق حق قدرها، فيكف عن إصدار بقية الأجزاء، حتى لا يتسع الخرق على الراقع؟

وهل يقبل زملائي وأساتذتي المشرفون على طلاب الدراسات العليا مني النصح بأن يدفعوا طائعين مختارين ضريبة الأستاذية عن طريق توجيه الطلاب التوجيه السليم، وجدية الإشراف على رسائلهم؟

وهل أجد أذنا صاغية من طلاب الدراسات العليا والباحثين حين أقول لهم:إن العبرة ليست بالكم وكثرة الصفحات، وإن القيمة الحقيقية للعمل العلمي لا تقاس بالحجم، وإنه لا يمكن أن تقبل شفاعة أو تعلّة في التقصير العلمي بحجة ضخامة العمل أو كبر حجمه؟

وقد كان الأولى بمحقق "إعراب القرآن" أن يقتصر- للحصول على الدكتوراه- على نصف إعراب القرآن أو ربعه ويخرج عملا جيدا بدلا من أن يتصدى لتحقيقه كله ثم ينوء كاهله بحمله.

وإذا كان المحقق قد استطاع أن يخفي عورات الدراسة والتحقيق عن ثلاثة أو أربعة من الأساتذة، فهل يستطيع أن يخفيها عن الملأ بعد أن تصدى لنشر عمله وقامت بدعمه إدارة إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف العراقية؟

ألا هل بلغت اللهم فاشهد.